الفدرالية الديمقراطية للتعليم | النقابة المستقلة للتعليم الابتدائي | الهيئة الوطنية للتعليم | الجامعة الوطنية لموظفي التعليم | المنظمة الديمقراطية للتعليم

بيان

النقابات التعليمية الخمس تتشبث بالملف المطلبي للأسرة التعليمية، وتدعو إلى تنظيم وقفات احتجاجية داخل المؤسسات التعليمية صباح ومساء يوم الأربعاء 08 يونيو2011، وتأخير الالتحاق بقاعات الحراسة ربع ساعة في اليوم الأول من أيام الامتحانات الاشهادية مع حمل الشارات السوداء طيلة أيامها ضد العنف وضد التسويف

عقدت النقابات التعليمية الخمس لقاءً تنسيقيا يوم الأربعاء 1 يونيو2011 بمقر المنظمة الديمقراطية للشغل بالرباط تدارست فيه آخر التطورات التي تعرفها الساحة التعليمية وعلى رأسها اضطراب المنظومة التعليمية وقرب إفلاس المدرسة العمومية بسبب السياسات الارتجالية التي عرفها القطاع، ونتيجة غياب أي إحساس بالمسؤولية من طرف الحكومة عامة ووزارة التعليم خاصة والمكتفية برفع الشعارات وأوهام المشاريع التي يتبين فشلها يوما بعد يوم، كما وقفت على خيبة الأمل التي أصابت الأسرة التعليمية من موقف الحكومة والوزارة الوصية من الملف المطلبي للأسرة التعليمية والتي كان جوابها هو تحريك آلة القمع المخزنية لإرهاب الشغيلة وتعنيفها ومنعها من ممارسة حقها في الاحتجاج السلمي على المظالم التي تعاني منها. وبعد النقاش الجاد والمسؤول تعلن النقابات الخمس للرأي العام الوطني والتعليمي ما يلي:

- تنديدها الشديد بالعنف الهمجي الرهيب الموجه ضد الاحتجاجات الشعبية وعلى رأسها الأسرة التعليمية ممثلة في الأساتذة المرتبين في السلم التاسع والأساتذة المجازون الذين تعرضوا للضرب المبرح أمام الوزارة. والأطباء وحملة الشهادات العليا والمجازون...
- شجبها ما تعرض له شباب حركة 20 فبراير في عديد من المدن المغربية من عنف همجي غير مسبوق، سقط معه الشهيد كمال عماري، وعشرات من الإصابات البليغة وحالات الاعتقال والاختطاف..
- تضامنها مع المطالب المشروعة والعادلة لكل الفئات الاجتماعية التي تعاني من الظلم والقهر والتهميش والاحتقار والحكرة.
- تضامنها مع مناضلي حرية التعبير والاحتجاج السلمي - نموذجا : مدير جريدة المساء المعتقل رشيد نيني، وأساتذة معتقل زنزانة 9 -
- تحذيرها الحكومة وأجهزتها من جر البلاد إلى الاحتقان الاجتماعي الخطير.
- تأكيدها أن المدخل الحقيقي والوحيد للإصلاح والتنمية هو الاستجابة الفورية للحقوق الاجتماعية للطبقة العاملة وعلى رأسها الأسرة التعليمية، ولمطالب الشعب في الحرية والكرامة والعدالة الاجتماعية والديمقراطية الحقيقية وإسقاط الفساد.
- رفضها لاتفاق 26 أبريل 2011، اتفاق العار الذي أثبتت الاحتجاجات المتصاعدة - حتى من طرف الموقعين عليه - عدم استجابته لمطالب الأسرة التعليمية ولم يحقق الحد الأدنى من الانتظارات وعلى رأسها إصدار مرسوم لإقرار درجة خارج السلم (بجميع شروطه الحالية النظامية والمالية) لجميع الفئات دون تمييز أو تمايز مع إحداث درجة جديدة بعد خارج السلم دون لف أو دوران.
- تمسكها بالملف المطلبي للأسرة التعليمية كاملا غير منقوص كما سبق الإعلان عنه في البيانات السابقة والمتمثل في:
- ترقية استثنائية <u>لكل المستوفين لشروط الترقي إلى غاية2011/12/31</u> وما قبل بأثر رجعي مالي وإداري - مراجعة ثغرات وتراجعات وسلبيات النظام الأساسي وفي مقدمتها نظام الترقية (بالشهادة، بالاختيار، بالامتحان، الحصيص، قاعدة6/15)، وتحديد ساعات العمل مع التراجع عن الساعات التضامنية - دمقرطة الأجور بين جميع الموظفين - تحقيق العدالة الجبائية - صرف التعويضات عن العمل بالعالم القروي والمناطق الصعبة - صرف مستحقات التعويض عن سنوات التكوين - ترقية حملة الإجازة والشهادات العليا مع تغيير الإطار بدون قيد وشرط - إرجاع جميع الاقتطاعات بسبب الإضراب كحق دستوري - إيقاف العمل عن طريق التعاقد وتسوية وضعية هذه الفئة - بناء مقاربة جديدة لإصلاح مؤسسات الأعمال الاجتماعية و التعاضديات بما يضمن خدمات حقيقية .
- الإسراع بمعالجة كل الملفات العالقة لجميع الفئات التي عانت من الظلم والحيف مع إنصافها وجبر ضررها: الأساتذة المحاصرين في السلم 9، أساتذة الابتدائي والإعدادي والتأهيلي، المبرزين، أطر الإدارة التربوية، المساعدين التقنيين(الأعوان) والتقنيين، الملحقين التربويين وملحقي الإدارة والاقتصاد، المقتصدين والمقتصدين الممتازين، الإداريين والأطر الإدارية المشتركة، والمتصرفين، والممونين، مستشاري التوجيه والتخطيط، المفتشين بمختلف أصنافهم، منشطي التربية غير النظامية، وغيرهم من الفئات العاملة بالقطاع.

إن النقابات التعليمية الخمس تحمل الحكومة والوزارة الوصية كامل المسؤولية عن حالة الاحتقان الشديد الذي يعرفه قطاع التعليم، وعن حالة التدهور الخطير للمنظومة التعليمية والاضطراب الشديد في تنزيل ما سمي بمشاريع الإصلاح، وتؤكد أن إضافة أسبوع لهذا الموسم الدراسي الحالي هو نموذج من السياسات الارتجالية وسوء التدبير لهذه المرحلة. وتدعو الأسرة التعليمية إلى الاستمرار في النضال من خلال :

1- <u>تنظيم وقفات احتجاجية داخل المؤسسات التعليمية ضد العنف والتسويف لمدة ربع ساعة صباح ومساء يوم الأربعاء 8 يونيو2011 يفتح فيها حوار حول الملف المطلبي للأسرة التعليمية، مع المطالبة بتحديد السنة الدراسية من فاتح أكتوبر إلى 30 يونيو، والرجوع إلى نظام ثلاث دورات في السنة الدراسية عوض أسدسين.</u>
2- <u>حمل شارة سوداء - تجسد شعار المظلومية والمسؤولية " أنا مظلوم، أنا هنا من أجل التلميذ فقط"- طيلة أيام الامتحانات الاشهادية ضد العنف الذي مارسته أجهزة الداخلية ضد الأسرة التعليمية، وضد أسلوب التسويف وسياسة التشهير بالأسرة التعليمية التي يعلم الجميع صدقها ومصداقيتها ونظافة يدها من كل فساد، الشيء الذي يمكنها من رفع صوتها عاليا بمطالبها وحقوقها - ولصالح حرية النضال والتعبير والاستجابة الفورية لحقوقها ومطالبها الاجتماعية والمادية والمعنوية -</u>
3- <u>عدم الالتحاق بقاعات الحراسة في الامتحانات الاشهادية عند انطلاقها في اليوم الأول إلا بعد مرور ربع ساعة من الوقت المحدد للبداية.</u>
4- <u>توقيع عريضة ضد التسويف والظلم والعنف والتهميش لصالح الكرامة والحرية والمسؤولية والحقوق والعدالة الاجتماعية.</u>

<u>عاشت الوحدة النقابية - عاشت الأسرة التعليمية صامدة، مناضلة ومتضامنة.</u>

<u>وما ضاع حق وراءه مناضل(ة) مطالب(ة) به</u>

الرباط في 01 يونيو2011